مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الدولة والصراع بين الدين والسياسة
(دراسة تحليلية نقدية)

أ.م.د. مؤيد بركات حسن
قسم الجغرافية، التربية الاساسية، جامعة دهوك، دهوك، اقليم كردستان، العراق
muayd.barakat@uod.ac

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام : ٢٠٢٣/٥/٤
القبول: ٢٠٢٣/٦/١٨
النشر:خريف ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
Religion, State, Conflict, Law, Justice, Equality, Human Rights.

Doi:
10.25212/lfu.qzj.9.3.32

الملخص

في ظل الصراع المستمر بين المسائل الروحية والعقلية التى تفرضها الفلسفة بوصفها تسعى دائما في وصول الانسان على قمة الوعي, ومعرفة العالم المحيط به والعيش بامان في ظل عالم يسوده العدال والمساواة, تبقى العوائق التى تقف بطريق تحقيق هذه الغايات مشكلة الفلسفة الكبرى التى تحاول ايجاد الحلول المناسبة لها , فالفلسفة تحاول ايجاد الحلول مع انها تثير المشاكل بافتراضاتها الكثيرة .

ان بحثنا محاولة لابراز اهمية الدولة ككيان سياسي تنظيمي , يسعى لتنظيم حياة الافراد والجماعات , وان الدين ما هو الا جزء من اجزاء التنظيمات في هذه الدولة , وان الدولة كلما كانت قوية كلما كانت امنة وتحقق فيها العدالة والمساواة , فهي اساس التنظيم الناجح .

ان الدين مهم لتنظيم الحياة ولكنه متعلق بالجوانب الايمانية ولا يمكنه من علاج جميع المشاكل التى تواجه المجتمع , وخاصة في وجود اختلاف في الاراء والمعتقدات وكذلك لاختلاف الاديان .

ان السؤال الجوهري الذي بنيت عليها اسس هذا البحث هو ما هي الدولة التى تعمل من اجل تمية الشعور الوطني وتستطيع التغلب على جميع عوامل التفرقة والعنصرية داخلها.

فكانت النتيجة الاهم التى توصلنا اليها في بحثنا هي ان الدولة تستطيع ان تكون قوية ومتماسكة, اذا ما استطاعت ان تتجاوز الافكار الضيقة التى تحث على خلق التفرقة بين ابناء الوطن الواحد , وانها يجب ان تكون دولة وطنية للجميع لا دولة دينية تعمل من اجل مصالح مجموعة معينة داخل الدولة

المقدمة :

ان العقل الانساني لا يكفء ابدا عن طرح الاسئلة التى على الاغلب لا يجد لها اجوبة مقنعة , الا ان هذا العجز لا يجعله يتوقف عن التفكير لذا فان الوصول الى حياة مستقرة وامنة وبعيدة عن الصراعات والنزاعات كانت ولا تزال هي الشغل الشاغل للانسان , فكل انسان يمتلك ثلاثة اوجه ربما يتعامل من خلالهم مع العالم المحيط به , فالوجه الاول يتعامل به مع الناس والعالم الخارجي, والوجه الثاني يكمن في

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تعامله مع اقربائه , والوجه الاخير يكمن في تعامله مع ذاته, فكيف يمكن ان نضع حد للغرور والشرور التى تكمن في داخل كل انسان , اعتقد ان القانون والدولة هي التى تحد من نزواته الشريرة, غهنا يبدا الصراع بين الدين والسياسة في من يكون الافضل لادارة المجتمع.

منهجية البحث :

ان المنهج الذي اقام عليه بحثنا هو المنهج التحليلي الوصفي لسرد الاحداث في بعض صفحات البحث وكذلك اعتمدنا على المنهج النقدي اينما كان ضروريا بالاضافة الى المنهج التاريخي والمقارن , فكانت المحصلة ان البحث لم يقوم على منهج واحد بذاته .

اهمية البحث :

ان اهمية بحثنا تكمن في ايضاح الطرق الناجحة لادارة وتنظيم حياة الانسان , باعتباره الجزء السامي في الدين والدولة كذلك, فالإنسان بطبيعته متسامح بسيط بفطرته ,قبل أن تتدخل التربية الخاطئة في توجهه فيفقد إنسانيته ويتحول إلى آلة بيد بعض الاشخاص الانانين الذين لايمثلون الانسانية أبدآ ,بل يتوجب أن نطلق عليهم صفة وحوش مفترسة,لذلك يجب أن يكون الدين بيد أناس يمتلكون جميع الصفات الحميدة,وكذلك السياسي يجب أن يكون حكيمآ متحررآ من جميع القيود الدينية, لأن المجتمعات التي تتميز يتنوع وتعددية لاتنطبق عليها شريعة دين معين بقدر ماتنطبق قوانين وضعية في ظل دولة مدنية تعمل من أجل المواطنة والوطن.

مشكلة البحث :

1- ان الصراع التنظيمي للانسان كان ومازال يشكل المشكلة الاكبر التي طالما حاولت الفلسفة ايجاد الحلول المناسبة لها وما زالت الى يومنا هذا.
2- ان تنظيم الانسان في كيان ديني او سياسي يبقى صراع يحتاج الى معالجة.
3- لكل فكره اتباعها المقتنعين بها وباحقيتها وضرورتها, فالراي الذي يفضل الادارة الدينية للانسان له اتباع مقتنعين بضرورة هذه الفكرة وان تطبيقها يعتبر بمثابة خلاص الانسان من جميع العوائق التى تعيق سير حياته وسعادته , ولكننا هنا نواجه مشاكل اكبر من الحلول وذلك في ظل وجود الكم الهائل من الاديان والمذاهب والاختلافات الكثيرة بين ابناء الدين الواحد او المذهب الواحد.
4- ان التوجهات الدينية لا يمكنها ان تكون هي الحل الامثل , وكذلك الدولة التى تتبع انظمة سياسية مختلفة تسعى في الكثير من الاحيان الى خدمة فئة معينة وتفضلها على الاخرين, لكنها رغم ذلك تبقى ارجح من الدولة الدينية باعتبارها تشمل الجميع ولكنها بحاجة الى تنئيم سليم وقوانين مدنية تسعى الى تفضيل الانسان على جميع الاعتبارات الاخرى اذا ما ارادت ان يكون النجاح حليفها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اهداف البحث :

1- ضرورة وجود كيان سياسي واجتماعي واقتصادي مستقل للدولة .
2- ضرورة الفصل بين الدين والسياسة .
3- العدالة الاجتماعية اساس اي تنظيم ناجح.
4- الدولة التى تستند على قانون ينظم جميع جوانب الحياة هي الدولة الناجحة .

المحور الأول

أولا- ماهية الانسان :

الانسان أصله من النسيان ,على إعتبار إنه سمي إنساناً, لانه عهد اليه فنسي(صليبا, 155,1982), ويطلق لفظ الانسات على أفراد الجنس البشري ذكوراً وإناثاً ولايوجد تمييزأو تفضيل لأحداهما على الآخر.

والنسبة إلى (الانسان) إنساني كالنفس الانسانية, والعقل الانساني والصورة الانسانية ,والاعمال الانسانية (صليبا, 155,1982) وما إلى ذلك.

والانسانية **Humanity**, **Humaneness** تدل على ما إختص به الانسان من الصفات ,حتى انه استخدم (لغوياً) للدلالة والاشارة الى (المحامد),نحو الجودة والكرم وغيرها من معاني من هذا القبيل. وحقيقة ماهية الانسان تتضح كونه الكائن الذي تتحد فيه النفس بالجسد إتحاداً جوهرياً ولاعرضياً, فيكون الانسان بذلك ليس هو النفس ولا الجسد,انما هو المركب منها معاً(فخري,83,1980). في (الفلسفة) فللإنسانية فيها عدة معاني: الانسانية هي المعنى الكلي الدال على الخصائص المشتركة بين جميع الناس ,كالحياة مثلاً. أو هي مجموع خصائص الجنس البشري المقومة لفعلة النوعي ,والتي تميزة عن غيرة من لانواع القريبة كالنطق(صليبا,158,1982-159,).

ولو عدنا الى موضوع (الانسان) لوجدنا إنه ينطوي في ثناياه معاني هي: الاجتماع والتالف والاستأناس ,ذلك إن من طبيعة الانسان ان يأنس الى أخية الانسان بعده(حيوان إجتماعي بالطبع). وماكان الانسان كذلك الا لأنه الموجود الوحيد الذي لايستطيع أن يصل حتى إلى عتبة إمكانياته ان لم تكن هناك حضارة فيها ومجتمع يتأثر به(ابراهيم,ب, ت,174-175).الا إن للتطرف الديني جعلنا نعيد النظر ونشك في هذه الروح الاجتماعية,فقد رفضت الجماعات الارهابيه (الدولة الاسلامية) داعش ان تعطي اي قيمة للانسان لاينتمي الى دينة وعقيدتة. ورفضت الاعتماد على العقل الذي يوصف بأنه اداه الانسان في وضع الخطط وبناء التصميمات (ابراهيم, 23).فالانسان العاقل(احمد, 50,1988) هو الانسان الذي يتولد من تفكير الانسان الصانع في صنعه, وهو تفكير ومعرفة وإرادة(احمد, 59,1988).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثانياً – حرية الأرادة والفهم الانساني:

تعني الحرية عادة – تلك الملكة الخاصة التي تميز الكائن الناطق من حيث هو موجود عاقل يعبر عن افعالة عن (إرادته هو) لذلك سلكت داعش ومن منطلق إرادتها الذاتية طريقة تفضيل نفسها,متبعة مبدأ الانانية (الأنا الفوقية) التي ترفض إعطاء أيه أهمية ,بل ايه قيمة للآخر الذي يختلف عنه, وهذا ماكانت ارادتهم وحريتهم تريد . إن الفهم الخاطئ لحرية الارادة يجعل الانسات لايرى الحقيقة إلا بمنظوره الشخصي ,فالحرية هي عبارة عن (إنعدام القسر الخارجي) والانسان الحر هو من لم يكن عبداً أو أسيراً, ورغم تأكيد جميع الأديان وجميع المذاهب الفلسفية والفكرية والدينية على ضرورة إحترام الاخر المختلف فكرياً وعقائدياً بإعتبار إن الحرية تكون للانسان بأعتبارة كائناً مخيراً ,إلا إن التطرؤف الذي يمارسه بعض المتطرفين دينيا ضد أبناء الاديان والمذاهب التى تختلف معها كان مختلفاً تماماً عن جميع القيم الدينية والاخلاقية والانسانية :فقد يضعهم أمام خيارين كلاهمها يرفض الحرية بل يفضل القسر والجبر وهذان الخياران هما :-أما ترك دينهم واتباع الدين الذي يفرض عليهم , وبذلك يترك معتقده الذي تربى عليه وهذة مشكلة في غاية الصعوبة. وربما يكون الخيار الثاني القتل ووضع حد لحياته تلك الحياة التي وهبها الله له وهذا الخيار الأصعب بالتأكيد(صليبا,157).

إن الانسان يمتلك العقل الذي يستطيع من خلاله أن يميز بين الحق والباطل لذلك يتوجب أن يكون العقل كما يرى الفيلسوف الألماني" كانت "هو الشرط الدائم لكل الافعال الارادية التي يظهر فيها الانسان (ابراهيم, زكريا,ب,ت, 18) فلا يمكن الاحتكام إلى شيء آخر سوى العقل لأنه طريق الصواب ", فلا يمكن أن نعتمد على أقاويل وكلام منقول لكي يكون مصدراً لجميع حياتنا,فالحياة في تغيير مستمر والعقل الانساني يتطور حسب هذه التغييرات على عكس النقل الذي يبقى ثابتاً جامداً لايمكن التصرف به.

إن الارادة تكون (حيوانية) عندما لايمكن أن تتعين بدوافع حسية أي عندما تكون إنفعالية, وهكذا هي إرادة تنظيم داعش الذي سلك طريق الشهوة وإشباع الرغبات , دون الردوع إلى القيم الانسانية التي توجب الرجوع إلى العقل والحكمة (كانت,23,2015)

كل كائن إنساني لايمكنه أن يفعل فعلا أو يعمل عملاً إلا تحت تحت تأثير (فكرة الحرية) فهو من وجهه النظر العملية كائن حر حقاً, وهذا ينبغي أن نفترض الحرية كخاصية تتميز بها إرادة جميع الكائنات العاقلة (كانت,281,2015) لذلك من حق جميع الافكار والمعتقدات أن تزدهر وتحيا , ولايمكن ردعها ولاتفكيرها وتحريمها مادامت هذه الافكار مستندة على أسس فكرية عقلية قويمة, فمن حق الجميع ان يعيش وأن يفتخر بعقيدته الخاصة لانها تستند على إرادة وقناعه تامة . لذلك يمكن أن نعد الحرية بمثابه مفتاح تفسير (كانت, 282,2015) للاستقلال الذاتي للارادة (كانت,107,2020) فالانسان يشعر بالحرية إذا كان الباعث على افعاله (واجب) يتعين بقانون أخلاقي مطلق , وبالتالي تصبح كل إرادة خاضعه للواجب إرادة خيرة , أن الحرية الانسانية تفرض

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وجوج واجب أخلاقي يمكننا من خلاله العنل بحرية , فالنداء الداخلي الذي نسمعة (الضمير)يجعلنا نقوم بأفعال حسب الواجب المفروض علينا لكي نصل إلى حريتنا (ابراهيم,39,2019).
فما هو جوهري في القيمة الاخلاقية للافعال هو : أن القانون الاخلاقي يجب أن يحدد الإرادة تحديداً مباشراً(نازلي,233,1972) أما الارادة الخيرة فهو تصوير يلخص جميع المعاني الاخلاقية التي يؤثرها اغلانسان على سواها , وذلك حينما يريد الحكم على القيمة الاخلاقية الحقيقية للمعاني والتصرفات الانسانية(كانت,21,2020),إن الفرد كلي من الناحية الداخلية فهو (أنا = أنا) , ولكن على الرغم من أستنباطنا له مصالح وإهتمامات خاصه, ورغبات وشهوات جزئية.....الخ. ومن هنا ينشئ إحتمال توجيه هذه الافعال الأختيارية على وفق غاياتة الخاصة , إذ تعارض الإرادة الكلية أو تعارض قانون الحق. وهنا يحدث إختلال في الموازين ويظهر الظلم والخطأ في التصرفات الانسانية (كانت,129,2009).
ينشأ الخطأ إذا قامت خصومة بين الإرادة الفردية والاراة العامة أو الارادة الشرعية, هذا الفعل هو العدم بأنه تصرف المرء بما لايملك وربما تجلى العدم الأجرامي بعدم آخر هو الانتقام الخاص . إنتقام الارادة الخاصة المفرضة(بوترو,312,1972).

ثالثآ – القانون و دولة المواطنة :

ان دولة القانون في الأصل وجدت لكى تصون الحقوق وفرض الواجبات وليست لكي تشرع القوانين حسب لاغديان والاهواه الخاصة ,لكن في دولة منقوصة السيادة وخالية ممن القوانين لايمكن أن تكون الحقوق مصانة ولا الواجبات محترمة, فالسلطة لاتكون إلا بيد الأقوى والأعنف, وربما لانبالغ حين نقول إن الاغلبية التي تعيش في قمة الهرم لاتنظر الى الأسفل أبدآ فهي غير مستعدة لكي ترى الفقراء والمستضعفين من الأقليات , لانها القوة والعظمة ولها الحق في سن وتشريع ماتراه مناسباً لها غير مبالية لحقوق الآخرين.هذا كان ومازال حال أبناء الأقليات في العراق الجديد الذي فقد سيادته ولم تبقى للدولة والقانون سلطة فأصبحنا نعيش في غابة مليئة بالوحوش التي تتحين الفرص لكي تقضي على على فريستها مهما كانت قوة تلك الفريسة التي تصل في الكثير من الاحيان الى حد عدم القدرة على المقاومة اصلاً فكيف لها ان تدافع عن نفسها
وهذه الفجوة وحالة الضعف التي كانت ومازالت متفشية في الدولة دفعت الجماعات المتطرفة الى العمل لتحقيق اهدافها السياسية أولآ وأخيراً. وقد سلكت طريق الدين بأعتبارة الطريق الاسهل وأخذت تتلاعب بعقول البسطاء من الناس الذين يصدقون أقاويل رجل دين لايعرف شيئآ عن العلم والحقيقة ولايحلم سوى بالجنة والحوريات ويحتقر الحياة دون علم ودراية منه انه يعمل عبداً لصالح مشروع سياسي مبني على أسس دينية. وهنا فتح الباب أمام التيارات المتطرفة التي كانت تحلم في الوصول الى السلطة لكي تحكم وتضرب بيد من حديد جميع المعارضين, فكيف إذا كان هذا المعارض يختلف عنهم في الدين والقومية,فقد افرزت هذا الضعف الذي ساده الدولة بروز دور الافراد مقابل الجموع ,وقد خلقت فجوة كبيرة في التعامل مع هؤلاء الافراد (مراهقي السلطة) لانهم لايفقهون شيئآ سوى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إشباع رغباتهم وبكل تأكيد التاريخ يدفعهم الى إرتكاب المجازر والجرائم البشعة لاننا ومع الأسف الشديد لانقرأ في كتب التاريخ سوى الغزوات والحروب والقتل والترهيب وإن من يقتل العدد الأكبر هو البطل المغوار ,إن الفرد يتوجب ان يكون عضواً في دولة الحقوق فيها مصانة واحترام الاقليات يعد واجباً وطنياً مقدساً لاشيء سوى أنهم أقلية ضعيفة لاتملك القوة, والعلاقة تكون مع المجتمع بأسرة وليس حسب اهواه أفراد معينين , فالفرد جزء من المجموع والوطن يضم الجميع والكل سواسية دون أن يشرع القانون بأحقية البعض وأفضليتهم على الآخرين. فهذا هو الفيلسوف الألماني (هيغل) يوصف العلاقة بين الفرد والدولة على أنه لايمكن ان يكون للفرد موضوعية ولاحقيقة ولااخلاقية الا اذا كان عضواً في الدةلة, إذ إن الاشتراك في الجماعة بما هو كذلك هو في ذاته المضمون الحقيقي والغاية الحقيقية , ومصير الافراد هو أن يحيوا حياة جماعية. وإن تلبية حاجاتهم وفعاليتهموانماط سلوكهم تجد لها كلها في هذا الفصل الجوهري والكلي مايشبه نقطة الانطلاق والنتيجة (ولتر,75,2009). لقد وضع (هيغل) ان الدولة ولانها تنظيم مرغوب فيه من قبل جميع الأفراد , فعي تسعى الى تجسيد الفكرة الاخلاقية وتحقيق الحرية. لذلك اصبح الارتباط بين الفرد والدولة عند (هيغل) واجباً فلم يعد الانسان بالطبيعة حيواناً سياسياً فقط وإنما اصبح الانسان عضواً في تنظيم عقلاني هو الدولة(العوا, 29,1989).

أن الواجب يتحتم على الدولة أن تكون قوية ومسيطرة على جميع مرافق الحياة وأن تكون متحكمة في المجال التربوي والتعليمي , لان مركز قوة وضعف الدولة بكمن فبها, وعلى الدولة أن تبين إن المواطنة فوق جميع الأعتبارات وإن الدين لله والوطن للجميع, وان لاتترك المجال امام الفكر الديني لكي يشمل جميع مجالات الحياة ,لانه في نهاية المطاف لايودي الا التطرف والعنف وتحطيم البنية الاجتماعية للدولة وهذا ماحدث بالفعل في العراق, فليست داعش الا نتيجة لتلك المناهج الدينية التي تغرس في عقول النشئ فكرة تفضيل الآخرة على الحياة وإننا نعيش في هذة الدنيا حياة زائلة لاأهمية لها وان الموت حق, وإن أفضل طريقة للحصول على إرضاء الله هو ان تستشهد , فهي أسرع طريقة للتخلص من هذه الحياة ,اذ كانت هذه هي مناهدنا التربوية والتي نعلمهل للنشئ فلماذا نتوقع لذلك الطفل أن يفعل اليس من حقه أن يطبق كل تلك المعلومات وان يختبرها على أرض الواقع , فالارهابي الذي يفجر نفسه لايرى في الدنيا شيئاً جميلاً وإن الجمال والخلود هو في الجنة بين الحوريات هذا ماتعلمه عقله وتدرب علية.

لابد أن تعلو الدولة على المصالح الذاتية والمنافع الخاصة جميعها , لذلك قد يشعر الفرد أن الدولة شيء خارج عنه, شيء يضع له حدود او قد تجبره وتلزمة بأفعال معينة .ولكن بالمقابل توفر الدولة الحماية والدفاع لكل أعضائها في الحكم الأعلى,وهي وحدها لها الحق الأعلى.لذلك لابد ان يعرف الفرد انها ليست قوة غريبة لكنها التعبير والتحقق للمبدأ العقلي الذي يمثله , ومن خلالها وحدها يحقق الفرد فرديته . وتعارض الدولة فقط أهوائه ونزواته اما ارادته الحقيقة فهي تصل الى تحررها الكامل في الدولة المدنية (هيغل,629,1974).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فالدولة الحقيقية تحقق انسانية الانسان وتحررة من اشكال اللاتعقل جميعآ فلا أهمية للإرادة الفردية إطلاقآ, ذلك لان الضمير الخلقي الأسمى الذي يتحقق وثبت مع الدولة هو مايصبوا جميع الافراد تحقيقة. ففي إطار الدولة فقط يمكن للحرية ان تصبح معيارآ صالحآ بالنسبة للجميع(ولد القاسم,178,2003).

غاية الانسان أن يعيش في ظل دولة حقيقة قوية تحفظ كرامة الانسان, فتلك الدولة لاتمحو شخصية الفرد, بل هي التعبير الحقيقي عنه ولكن الشخصية هنا لاتعني الفردية لان الشخص الحق هو كائن إجتماعي(الخشاب,85,1957) وأسمى واجبات الفرد أن يكون مواطنآ في الدولة, ولايكون للفرد هدف في الحياة الا بفضل مواطنتة في الدولة. وعلية فالدولة هي العالم المعنوي الذي تحقق فيه حرية الفرد(هيبوليت,125,1971).

أما إذا عاش الفرد خارج الدولة فإنه يعيش تائهآ لاوطن له ويظل عبدآ لهواه, ويظل كالجزء الذي لم يتحقق في كله(أي الدولة) لذلك فسيادتها مطلقة على أعضائها,وتبعآ لذلك يجب عليهم أن يحيوا من أجلها بدل من أن تحيا هي من أجلهم فهي تجسيد المثل الأعلى وتجسيد الخير وغاية التطور والتعبير عن العقل والعقل هو الحق(الموسوي,109,1980).

يجب على الفرد عند قيامة بواجبه في البحث عن منفعته ومصلحته الشخصية أن يدرك انه يعيش في دولة وإن الواجب الاخلاقي يتحتم عليه مراعاة وضعه في الدولة, فيصبح به الشيء العام شيئا خاصا في الوقت نفسه.فلا يجب إهمال المصلحه الخاصه.بل يوفق بينها وبين المصلحة العامة. فالفرد الذي هو تابع من حيث واجباته يجد في إنجازها بما هو مواطن حماية شخصه وملكه ويضمن بقاءه ومعاشه(المؤسوي,25). غاية الدولة هي المصلحة الكلية بما هي كذلك ,ومن ثم بما هي جوهر المصالح الجزئية فإن حفظ المصالح الجزئية يكون ضمن جوهريتها(ماكيفر,414,1966).

ويستمد الفرد كل ماله من قيمة حقيقة روحية من الدولة التي تعد (الفكرة المقدسة)كما توجد في الارض فهي هدف التاريخ وهي لاتحقق للفرد قيمته بوصفه مواطنآ فقط, ولكنها تضفي عليه صفة المواطن الحر ان اطاع قانونها(هيغل,282) فالمواطن حين يطيع القوانين التي سنتها الدولة فانه يحقق حريته ,لان القانون الذي يطيعه انما هو تعبير إرادته وغايته الحقيقة (هيغل,270).ويتكون لدى الأمة وعي بالحرية والإرادة بإزدياد وعيهم وطاعتهم للقوانين والأنظمة التي يتكون منها كيانهم السياسي والروحي بحيث تصبح الدولة بالنسبه لهم حقيقة روحية تحقق لهم المستوى الضروري لممارسة حريتهم(اشوباشي,128) وهناك سؤال طريف قديم يبين أهمية الدولة حين(سأل أحد الفلاسفة الفيثاغورين عن احسن طريقة لتربية أبنه, فقال الفيلسوف أن تجعله مواطنآ في دولة ذات قوانين صالحة (مجاهد,25,1998). وهذا يعني إن الحرية لايمكن أن توجد من غير قانون أو من غير تنظيم. لكن من الضروري أن يكون القانون عامآ شاملاً ينطبق على الجميع بدون تفرقة وتفضيل, فالقانون وجد لكي ينظم الحياة ويسير المجتمع حسب نظام منظم حتى يستطيع الإبتعاد عن أهوائه وشهواته ,فالمعروف إن الانسان يميل في الكثير من الاحيان إلى العنف وهذا مافعله تنظيم الدولة الإسلامية حين عمل حسب القانون الديني اخذآ من الدين الجانب المتطرف فقط الجانب الذي يخدم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مصلحته الخاصة على حساب الاخرين, فكانت النتيجة ان أصبحت دولتهم غابة يحكمها قانون القتل والظلم والعنف, وأصبح البقاء فيها للأصلح فقط, ان الحرية لاتكون كما يفهما المتطرفون, فالانسان يجب أن يردعه وازع,اما ان يكون هذا الوازع وضعياً أو طبيعياً وبلا شك كلاهما يسعى ألى تنظيم الحياة.

المحور الثاني

اولا –الدين والدولة علاقة تقابل وتضاد :-

ان الدين يثنى عليه ويلتجأ اليه في الأوقات التي يشبع فيها الحزن العام والإضطراب والظلم أساساً حين تكون المصائب كبيرة,فالدين هو الاطمئنان الروحي وليس الاطمئنان العقلي وفي الوقت نفسه الانسان هو المسؤل الاكبر عن افكاره وغايته . وكما ان الوظيفة الخطيرة للدين في إتجاهه إلى صرف أنظار الانسان عن السعي الى حريته العقلية والى تقديم تعويض خيالي اليه عن مظالم حقيقية ,فالدين يفضل النقل والكلام المنقول على الرؤية الحقيقية وهنا المشكلة الكبرى, فالانسان لدية عقل وهذا العقل لايتوقف عن التفكير كما ان تساؤلاته كثيرة جداً وفي أغلب الاحيان لاتوجد لتلك التساؤلات حلولاً واجوبة شافية لكنه رغم ذلك لايكف عن السؤال أبداً هذه هي ميزة العقل ,في حين ان النقل يضع نقطة النهاية ولايقبل الجدال. كذلك ينبغي الا نغفل ان الدين قد يتخذ صورة خرافية مهنية تنطوي على أشد أنواع العبودية إذلالاً وتحط بالانسان الى ما دون مستوى البهائم لذلك لابد أن تدخل قوة ما لإنقاذ الفرد من الدين في هذه الحالة. وهنا يبرز الدور المهم لشي له القدرة على ذلك وتأتي الدولة لنصرة حقوق العقل والوعي الذاتي ,إن وجود الدولة أمر هام جداً بعيدة كل البعد عن التوجهات الدينية لان تلك التوجهات تجعلها تبحث في زاوية مظلمة فارغة عن شيئاً لاوجود له أصلاً ,على عكس العقل لذي ينير تلك الزاوية ويكشف حقيقتها ويبحث عن شيء آخر له وجود فعلي واقعي, فالدين في أغلب الأحيان يدعوا الى الجمود على عكس العقل الذي يدعوا إلى العمل المستمر ورفض الجمود(مطر,148,1995).

إن التحديد الجوهري لعلاقة الدين بالدولة لايمكن الحصول عليه الا إذا رجعنا الى مفهوميهما. فمضمون الدين هو الحقيقة المطلقة حسب رؤية بعض الفلاسفة,ومن ثم إن درجة العاطفة الأسمى تكون جزءاً من مجاله إذ إنه يتطلب بوصفه حدساً وعاطفة ومعرفة حسية موضوعها الخالق, وبوصفه المبدأ والعلة غير المتناهيه التي يتعلق بها كل شيء ويعود اليها كل شيء,يتطلب أن تصور كشيء من وجهه نظره,ويستخلص منها تأييدة وتسويغه ويقينه. أما الدولة والقوانين شأنها شأن الواجبات فتنلقيان من هذه العلاقة الضمان الاسمى والاتزان الأعلى بالنسبة إلى الضمير.والحقيقة إن الدولة نفسها, والقوانين والواجبات,هي في واقعها شيء مامحدد يدخلنا إلى دائرة أسمى كما يدخلنا إلى مبدئة(هيغل,277).

يحتوي الدين على النقطة التي تضمن الثبات والحرية والرضى الاسمى كقناعه غيبية وليست عقلية, في اثناء التغيير الكلي وفي اثناء اضمحلال الغايات والمصالح والملكيات الواقعية فالدين اذ كان

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يدعو إلى الصلاح قد يمثل مبدأ الدولة بوصفها أرادة الهيه, وبوصفها روحآ حاضرة وفعلية, تنمو في تكوين العالم وتنظيمة.أما أولئك الذين يريردون وهم يواجهون الدولة ان يتشبثوا بصورة الدين فانهم يتصرفون تصرف أولئك الذين يعتقدون ,إنهم بلغوا الحق في المعرفة(متصنعي العلم) ومعظم رجال الدين هم على هذه الشاكلة ,على حين إنهم يبقون دائمآ بأزاء ماهيته, ولاينتقلون من هذا التجريد الى الوجود فالدين هو علاقة بالمطلق, تتخذ صورة العاطفة والخيال والإيمان,وفي دائرته التي تحتوي كل شيء يصبح ماهو موجود عرضآ, ويتلاشى ايضآ(ماركيز,208,2010).

ان المشكلة التى تحدد العلاقة بين الدين والدولة هي التى تعيق بناء الدولة العادلة القائمة على اسس العدال والمساواة .

فقد يحقق الدين حفظ ذاته ووجوده وتجليه,ضمن الحد الذي يعترف فيه بالدولة ويثبت دعائمهما,بدلامن أن يتخذ هذا الاتجاه السلبي والنزاعي ضدها,إن الدين لايمكنه أن يحكم بشكل عادل ففي دولة متعددة الاديان والمذاهب والطوائف (كالعراق) مثلا لا يمكن للسلطة الدينية ان تحكم, لأن هذه التوجهات المختلفة لايمكن أن تجتمع تحت راية دين أو عقيدة واحدة فكل طرف يدعي انه الأصح وإنه على حق وإن غيره باطل ,فسلطة رجال الدين المتمثلة بالاحزاب الدينية التي حكمت العراق وكانت وما زالت الى يومنا هذا متحكمة بالقرار السياسي وإدارة البلاد اثبت فشلا كبيرآ في الوصول إلى توفيق سياسي بين الجميع بل فشلت في تحقيق اقل مقومات الدولة وهي المواطنة القائمة على مبدأ المساواة بين جميع ابناء الوطن ,كما إن ادعاءت الدولة الدينية المتمثلة بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) التى ظهرت عام 2014 اثبت فشل الدين في الحكم فقد رفضت اي وجود لكيان خارج منظومتها الفكرية والعقائدية , ولايخفي علينا ان هذه الدولة طبقت كما كانت تدعي جميع ماشرع الدين ولم تفعل شيئآ دون سند ديني وشرعي, فأول مافعلته داعش هو طرد المسيحين من المناطق التي وقعت تحت نفوذهم وقتلت وسبيت نساء الأيزيديين وسلبت أموالهم بأعتبارهم لاينتمون الى دينهم ولايتفقون مع توجهاتهم الدينية,كما قتلت الشيعة كذلك رغم إنهم ينتمون إلى نفس الدين إلا أنهم يختلفون في المذهب , إن الدولة الدينية أثبتت انها لايمكنها الاستمرار لانها تقوم على فرض وجهة نظر خاصة وتعمل من اجل مجموعة او فئة معينة .ان الدين بحاجة إلى دولة توفر له جميع مستلزمات الديمومه على العكس من إدعاءات الكثير من رجال الدين الذين يذهبون الى عكس ذلك ويدعون ضرورة ان تتيع الدولة الدين وان الدولة لايمكنها الاستمرار بدون حماية الدين وتجارب دول العالم كثيرة على كذب هذه الادعاءات, فأوربا لايحكمها سوى القانون الوضعي الذي وضعه العقل الانساني وليست العقيدة الدينية , وان كانت هناك ملاحظات على طريقة ادارتها .

إن عبادة أي دين تتألف من افعال ومعتقدات ,وهو بحاجة من اجل ذلك الى ممتلكات وحيازات, وبحاجة أيضآ الى افراد نذروا انفسهم لخدمة الجماعه, لذلك تظهر حاجة الدين الى دولة توفر لها كل ضمان وكل حماية, في سبيل تحقيق غايتها الدينية. من هنا تظهر العلاقة بين الدولة والدين .

ومن واجب الدولة توفير الحماية للدين من دون التدخل في نوع العبادة أو أي تفصيلات دينية حتى تضمن المساندة من الجانب الديني ,ولابد من إعطاء الحرية الدينية للطوائف والفرق ورفض جميع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التدخلات والفروض التي تفرض عليهم بالقسر والجبر فمن واجب الدولة ان تحمي جميع الأفراد بإعتبارهم بحاجة إلى حماية وخاصة الأقليات التي تخشى على نفسها من الأغلبية وخاصة في المجلات الدينية(هيغل,287).

واذا تحقق ذلك من جانب الدين واحتفظت الجماعة الدينية بملكية من الملكيات وانجزت الافعال العبادية كلها, دون إيذاء الآخر المختلف عن عقيدتهم وإذا أُتيح لهذا الدين المتسامح افراد في خدمتها لايتدخلون في شؤون الدولة وقوانينها ولايفرضون أفكارهم وأرائهم بالقوة, إنتقلت من مجال الداخلية,الى مجال الدولة,إذآ خضعت الى قوانينها مباشرة فأصبح إلزاماً على الدولة حماية هذا الدين وإعطائهم الحرية الكاملة في ممارسة طقوسهم الدينية وعبادتهم(هيغل, 293).

ان الدين في اصله وجوهره جاء لكي يبث العدل والمساواة ولكي يجعل الجميع متساوين في الحقوق والواجبات ولكن الجانب السياسي اذا تدخل واستغل الدين لصالحه وذلك لا يكون الا من خلال رجال الدين يصبح الدين يعمل كما يريد رجال السياسة وهنا يخرج عن رسالته السامية.

فإذا كان الدين أو المعتقد الديني أصيلاً, وإذا ماكان يعبر عن مضمون إلهي فانه لايقوض بل يعزز غاية الدولة وسلامتها , ومن ثم فإن على الدولة أن تحمي اماكن العبادة بوصفها مؤسسة أساسية في حياة الأمة .فما دام الدين هو العنصر المتكامل والمتمم للدول, وهو الذي يغرس الاحساس بالوحدة في أعماق نفوس البشر فإن الدولة في إستطاعتها ان تطلب من جميع المواطنين الإنضمام الى الطريق الصائب الذي يؤدي الى إنجاح المشروع الإنساني المتمثل بالدولة المدنية التي تجمع الجميع وتوحدهم تحت شعار الانسانية تجمعنا(هيغل,291).وهذا في رأينا عبارة تؤكد على ضرورة وجود حرية دينية وهنا نؤكد على ان الدولة ينبغي عليها ألا تتدخل في تفصيلات ديانة معينة, فالدولة يجب ان تعمل ضمن نظاق عملها وواجباتها وان تكون الدولة متسامحة من جانب الدين.

إن إمكانية حدوث تعارض بين الدين والدولة أمر يبقى وارداً في الشروط التي تم تطويرها في إطار الدولة الحديثة.فحينما يتحول ذلك التعارض الى نزاع فإن العقل يقف دائماً بجانب الدولة,لان مطالب الدين –متمثلة في رجال الدين –بإمتلاك وإحتكار الحقيقة الروحية يعد محاولة الرجوع إلى الخطآ الذي كانت قد وقعت فيه النظريات التعاقدية للدولة (هيغل ,293) لذلك يجب علينا أن نعلن على ضرورة ان يتفوق الشكل السياسي للعقل على شكله الديني. لذلك لابد للعقل بعدة –هو محكمة العالم- من ان يكون الى جانب الدولة , ذلك لأن الدين ليس بأمكانه تقديم الكثير لدولة, والرجوع الى الدين وحده لايبدو مفيداً, لرفع مصالح وشؤون المواطنين والدولة الى مستوى الاهداف الكلية.إن الفكرة الحقة هي العقل الواقعي والأخير هو المتجسدد في الدولة. والدولة هي التي تحكم الواقع ويفترض عليها ان توجه رجال الدين, لانها واعية, ولانها هي الوحيدة المسؤولة عن تنظيم الحرية والعقل في العالم. إذآ الدولة هي الضامن الوحيد لحرية المعتقد وتكتسب الدولة قوتها من التسامح الذي تبدية إزاء تعدد المعتقدات(متياس,50,1990).

يتوجب على الدولة المدنية ان تكون لها قدسية كبيرة وان تعد (إلهآ) على الأرض ,وأن لاتقبل(إلهآ) آخر الى جانبها.فهي تعتمد على مبدأ أحادي النزعة ,يعلن عن السيادة المطلقة والوحيدة,التي يتمتع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بها(العقل)او الفكرة المتجسدة في الدولة , ان مكانه الدولة يتوجب أن تصل حد القدسية لكي تؤمن الحياة الراغدة السعيدة لمواطنيها لان المدنية وحدها الحل الوحيد لكي نعيش بسلامة ,كما لايمكننا أن نسلم زمام الأمور الى الدين لكي يكون سلطة مطلقة الحرية,خاصة ان الدين يكون بيد الفئة المتدينة وفي أغلب الاحيان لاترى هذة الفئة سواها,فهي على حق وغيرها على باطل.

ثانيا – الاسس الحقيقية للتسامح :

توجد الكثير من الاسس التي يمكن ان نبني عليها قيم التسامح وتأهيلة في المجتمع إلا اننا سوف نقتصر على أهم هذه الاسس ,وهي تأتي على شكل متناسق وإن غياب أحدها سيؤثر على وجود التسامح تأثيراً كبيراً خاصة في مجتمع متعدد وإن غياب أحدهما سيؤثر على وجود التسامح تأثيراً كبيراً خاصة في مجتمع متعدد الأديان والمذاهب والطوائف,وحتى الاتجاهات السياسية ,فهنا لابد لنا ان نعمل على إشاعة روح المحبة والتسامح والوئام بين جميع افراد المجتمع ,وان لانفسح القرصة امام النفوس الضعيفة والفئة الضالة لكي تلعب بمصير الجميع, وأن نبتعد عن التوجهات الدينية التي لاتنفع شيئاً سوى التفرقة والخراب والدمار.وبدون شك هذا لايحدث إلا اذا أمتلكنا عقلية مدنية واعية ومستوعبة لكل شيء,وهذه المهمة تكون على عاتق الدولة فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك وآلية العمل هي في إتباع الأسس المدنية التي تجعل المجتمع متسامحا. وأول هذه الاسس هي المبادئ الأساسية المشتركة بين الدول الديمقراطية,الحقوق والحريات العامة,والانسان وحده محور الحقوق والحريات العامة,والانسان وحدة محور الحقوق جميعا, فهي مبدئياً لاتكون له. وإذا كانت مقيدة لمصلحة المجتمع في بعض الاحيان, فهذا القيد لمصلحةالانسان نفسه,الذي لابد له من العيش الاجتماعي مع الآخرين(وطفة,212,2013).

ومن ضمن هذه الاسس والحقوق والحريات العامة التي هي حق عام ,فالحقوق أهم درجة من الحرية,والحرية تكون عندما يمتلك كل فرد حقوقاً يستخدمها كمايلذ له وكما يشاءء,مع عدم التعدي على حقوق الآخرين, الذين يرغبون بأستخدام حريتهم كما يشائون ومن هذه الحريات حرية الاعتقاد الديني,الذي أصبح هدفاً للجماعة المسلحة في الشرق الأوسط فلا يمكن إتباع دين مختلف عن دين الجماعات المتطرفة, فلا توجد حرية للشخص في إختيار دينة بل يتوجب علية ان يتبع وان كان بالقوة.

ومن اهم الاسس التي تبنى عليها التسامح

إن العلاقة بين الانسان وأخية الانسان تحتاج الى تأمين ومراقبة,وعلية فالدولة الحقيقية هي المصدر الوحيد للحرية الحقيقة لأنها تقوم بتنظيم وتأمين هذه الحرية والحقوق بقوانينها,فهي تنظم حريات الأفراد وتجمع حرية المجموع(ولد القاسم,182-183),وعلى ذلك فقوانين الدولة ليس تحديداً لحرية الفرد,وأنما هي الضمانات الوحيدة للدفاع عن هذه الحريات (الداؤدي,198,1994). وسنأتي على إيضاح وتفصيل الاسس التي تبنى عليها التسامح والدولة المدنية وهي كالآتي:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أ - حقوق المواطنة :

إن حقوق المواطنة هي الخطوة الأولى التي يمكن للتسامح أن يبنى عليها مبادئة وقيمة, ليس الاعتراف بهذا المبدأ حسب, مبدأ المواطنة أو حقوق المواطنة,وإنما العمل على تحقيقة في أرض الواقع حق لجميع أبناء الوطن ولايمكن ان تكون مبينة على اساس هرمي تنازلي بل يتوجب ان تكون المواطنة مبنية على أسس قانونية متينة وفق مبداه الكل سواسية, إن الإطار الوطني المفترض لتوحيد أبناء الوطن الواحد يقوم أساساً على مبدأ التسامح بالمعنى اللغوي والأخلاقي للكلمة, إذا تعذرت سيادة قيم التسامح بالمعنى اللغوي والاخلاقي للكلمة, إذا تعذرت سيادة قيم التسامح بالمعنى الاصلاحي والفلسفي, أي ينبغي لأبناء الوطن الواحد , وفق المعنى اللغوي والأخلاقي للكلمة ,الارتكاز إلى التسامح والعفو ونبذ الخلافات والمشاعر الطائفية والتحذير المطلق للخصوصيات الذاتية, كالقومية والعرقية والدينية والمذهبية, على حساب وحدة الوطن ومصالح الشعب والتسامح مع جميع أبناء الوطن (الداؤدي,199).لأن الوطن والمدينة هي الجامع الوحيد الذي يمكن الوطن من التطور والتقدم في كافه مجالات الحياة, وخير مثال على الدولة المدنية الصين والهند ودول الاتحاد الاوربي فهذه الدول لاتهتم بالاختلاف الديني والعقائدي والمذهبي بقدر اهتماها بالمواطنة وإحترام الانسان باعتباره انسان(لأن الانسانية هي التي تضم الجميع) فالانسان يولد إنساناً قبل أن يتعلم شيئاً عن دينة وقوميتة, فالدين والقومية واللغة مكتسبة تأتي عن طريق التعلم والممارسة.

وفي مبدأ المواطنة يجتمع العديد من الصفات المتناقضة في الفرد والمجتمع على السواء,وإذا كانت مختلفة فهي تتوحد من خلال هذا المبدأ," ان البعد الانساني لمفهوم المواطنة ,يتطلب نظرة ثقافية تربوية تقوم بشكل أساسي على التسامح, وتعلم قبول الآخر والتعامل معه بذهنية أخوة المواطنة وأخوة الأنسانية معاً"(حسن,24,2016).

فالعديد من المفاهيم مثل العدالة والمساواة يتضمنها مبدأ المواطنة الذي من خلاله تكون الحقوق لكل أفراد المجتمع " إن المواطنة تعني المساواة التامه بين أبناء الوطن الواحد...والنقيض لهذه المساواه هو التفرقة االتي تستند إلى المغايرة بين المواطنين سواء أكانت أساس الدين أم على الجنس وغيرها"(الغرباوي,92,2008).

إن المواطنة بالاصطلاح الحديث عبارة عن العضوية في الأمة, ذات الاستقلال السياسي أي ذات الوطن, وهي حقوق وواجبات,ففي االمفهوم الغربي " الواجب الأساسي في المواطنة في الدولة الحديثة هو الإخلاص , والولاء للأمة , فالمنتظر من كل مواطن ,أن يضع مصالح أمته وسعادتها فوق مصالح أي أمة أخرى وسعادتها"(كوثراني,154,2004). وللمواطن امتيازان أساسيان : أولهما أهليتة إذا وصل إلى سن الرشد الذي تحددة الدولة للمساهمه في عملية اتخاذ القرارات التي تحدد سياسه الدولة ,وذلك عن طريق بعض الوسائل مثل التصويت وحق تولي الوظائف,وثانيهما حقة في أن تقوم الدولة في الداخل وفي الخارج على حمايته هو وملكه(عمارة,150).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ولكي يدخل التسامح مبادئة في سلوك المواطن ,تبرز أهمية التنشئة الانسانية التي تفترض استيعاب المناهج النقدية في الدراسات الانسانية :نقد العنصرية والتمميز على اختلاف أشكاله, ونقد العقلية الأنحرافية,وتفسير السلوكيات الاعقليات (رني,1966,220-221).
إن وجود النقد يحتم وجود الوعي, وأن وجود الوعي يفرض معرفة الانسان بجقوق ومطالبتة بأخذ هذه الحقوق.

بـــ - المطالبة بالحقوق والحريات :

إن المطالبة بحقوق الإنسان كان بعد عصر النهضه عندما توجه البحث إلى الانسان ذاته بعد الاضطهادات الدينية التي صادرت جميع الحوق,وأصبح الانسان على وعي كبيرللمطالبة بهذه الحقوق,ولذلك وضعت العديد من الدساتير والقوانين التي حاولت أن تحفظ للإنسان حقوقه وحرياته, "قامت ثورات في أواخر القرون الوسطى بتأثير النهضه الفكرية ,في سبيل تأييد حقوق الشعب وإنتهت هذه الثورات,بتدوين حقوق الانسان الأساسيه ,وإعلانها في وثائق دستورية أقوى من القوانين العادية,وصبحت هذه الوثائق ,تؤمن بصورة عملية,حماية هذه الحقوق من العبث والعدوان, وغدت هذه الحقوق جزءآ من الضمير العالمي والوجدان الانساني ,كالوثيقة الكبرى الي صدرت في أنكلترا عام 1215 م وإعلان حقةق الانسان الأمريكي الصادر عام 1789 وإعلان حقوق المواطن الصادر في فرنسا 1789 الذي جاء فيه (هدف الجماعة السياسية ,حماية الحقوق الطبيعية التي لاتنقض بحال من الأحوال)"(رني,220).
تؤكد جميع المواثيق الدولية على ضرورة الحفاظ على الحريات وضرورة العمل على تحقيق المساوات بين أبناء الوطن االواحد فالناس خلقوا متساويين, فقد وهبهم الله حقوقآ فطرية لايمكن التنازل عنها وهي تشمل حق الحياة والحرية في طلب السعادة... ولتأمين هذه الحقوق ظهرت الحكومات بين الناس,وأستمدت الحكومة سلطتها العادلة من موافقة المواطنين,ومن حق الشعب أن يغير الحكومات أو يلغيها إذا تعارضت مع هذه الأهداف ,وأن يقيم حكومة جديدة تستند أسسها إلى المبادئ بحيث يرى الأفراد أن الغاية منها هي تأمين أكبر قسط ممكن من أمنهم وسعادتهم(كوثراني,154). إننا عندما نتكلم عن الحقوق البما هي حقوق,فأنه يجب أن نميز الحقوق وفي ذلك نميز كل واحدة على حدة.
توجد نقطة مهمة في تحول القانون الطبيعي "إلى القانون الوضعي الذي جاء بعد نظرية العقد الإجتماعي, ونظريات الحق الطبيعي , وعند صياغة هذه القوانين يجب ألا تتعارض مع حقوق المواطن بصورة عامة, وحقوق الانسان بصورة خاصة, ويمكن تمييز الحقوق الطبيعية عن الحقوق الوضعية بما يلي :-
_ فالأولى : تفرضها الطبيعة البشرية للأنسان بوصفه إنساناً: كحقة في الحياة, والعيش الكريم, وحقة في الحرية , وحقة في أن يعمل ويكسب, وأن يكون له مسكن,وحقه في التدين وحرية التنقل, والاجتماع السلمي والثقافي أمام محاكم عديدة ونزيهه(الداؤدي,202-203).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

_ أما المجموعة الثانية من الحقوق فهو مايسمى بالحقوق الوضعية " وهي الحقوق التي سنتها السلطة السياسية للأفراد والمجتمع ككل على إعتبار إن هذه السلطة الساسية هي المغبرة عن إرادة المجتمع والأمة , وكثيرآ ماتسمى هذه الحقوق الوضعية ب (الحقوق المدنية) على إعتبار التشريعات المدنية التي تحددها "(امام,73,2007).

إن التمييز بين الحقوق الطبيعية والحقوق الوضعية على أساس التفرقة بين الطبيعة والقانون,وذلك لان الانسان لايستطيع ان يحيا بواسطة الحقوق كما هي فحسب ,إذ لابد من تنظيمها وتقنينها والنتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة القانونية ,وهذا يعني انتقالآ من البربرية والوحشية إلى دور الحضارة والمدنية التي ينظمها الناس عن طريق القوانين(امام ,117).

إن الحقوق الطبيعية وحقوق الانسان متطابقة إلى درجة كبيرة,وإنما يكون الاختلاف في مرجعية هذه الحقوق, وإن لاهذه المطابقة بين حقوق الانسان وعبارة الحقوق الطبيعية, وحقوق الانسانهي حقوق طبيعية له , وواضح إن الإحالة إلى الطبيعة هنا معناها تأسيس تلك الحقوق على مرجعية سابقة على كل مرجعية ,فالبيعة سابقة على كل ثقافة وحضارة,على كل مجتمع ودولة,وبالتالي فهي مرجعية ملية مطلقة,والحقوق التي تتأسس عليها حقوق مطلقة كذلك"(حسن,44,2008). هذا كان الفرق بين الحق الطبيعي والحق الوضعي الذي هو انتقال من الاول إلى الآخر من خلال ماتتضمنة القوانين والدساتير, ويمكن كذلك أن نفرق بين حقوق الانسان وبين حقوق المواطنة,وإن الأولى هي جزء من الأخيرة"حقوق الانسان شيء وحقوق المواطنة شيء آخر, حقوق المواكن تشمل حقوق الانسان مضافآ اليها فكرة العقد الاجتماعي ,وحقوق المواطن هي حقوق الانسان زائدآ الحقوق السياسية التي في مقدمتها انتخاب الحكام, والقدرة على عزلهم"(الجابري,151).

لذلك فأن حقوق الانسان أعم من حقوق المواطن وأشمل منها ,لأن حقوق الانسان :"هي الحقوق التي يمتلكها جميع أفراد البشر لكونهم مجموعات بشرية بغض النظر عن المواكنة والقومية أو العرقية,أ, اللغة أو الجنس (ذكر أو أنثى) أو القدرات أو المهارات ... ومن ثم فهي تمييز عن الحقوق المدنية التي يكتسبها الافراد,لكونهم مواطنين في دولة معينة كالجنسية ,أو حق الأرض ,والغرض كما تفعل بعض الدول لمواطنيها . ومالم تنص دساتير الدول على حقوق الانسان بوضوح فإنها لن تكون حقوقآ مشروعة"(الجابري,165,1989).

النتائج :

- الدولة ضرورة ملحة ولا يمكن الاستغناء عنها بوصفها تنظم حياة الجماعات والافراد.
- الدين علاقة باطنية نابعة من الايمان بمعتقد معين ليس بالضرورة فرضه ككيان يعمل به الجميع.
- الدولة يجب ان تكون معتمدة على مبداه العدالة والمساواة ولا احد يعلو على قوانينها لكي تكون مدنية و ناجحة .
- الدولة من واجبها ان توفر الاجواء المناسبة للجماعات والافراد لكي يمارسون حرياتهم ويعبرون عن معتقداتهم بشكل سليم بشرط ان لا تفرض قسرا وان لا تتعارض مع حرية الاخرين .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- ان تكون الحرية معتمدة على احترام الحقوق والالتزام بالواجبات.
- ان لا يتدخل الدين في السياسة لكي تضمن الدولة نجاحها واستمراها, وذلك لوجود الكثير من الاختلافات في المعتقدات والاديان وطرق الايمان, لذا يجب ان تكون الدولة مدنية مبنية على قوانين وضعية تضمن حقوق المواطنين فيها افضل سبيل لانجاحها.

المصادر:

1. ابراهيم, زكريا,مشكلة الحرية,2019,دار مصر للطباعة والنشر,القاهرة.
2. أبراهيم,زكريا, مشكلة الإنسان,ب, ت, دار مصر للطباعة ,القاهرة.
3. أمام عبد الفتاح أمام, الديمقراطية والوعي السياسي ,2007, نهضة مصر, القاهرة.
4. أميل بوترو,فلسفة كانط, 1972, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة.
5. اشوباشي, محمد مفيد,الفلسفة السياسية . دار الكشاف للطباعة والنشر, بيروت.
6. الجابري,محمد عابد,الديمقراطية وحقوق الانسان, مركز الدراسات الوحدة العربية, القاهرة.
7. الجابري, محمد عابد,مبدأ المواطنة,كتاب الحوار القومي-الديني,1989,مركز الدراسات الوحدة العربية, القاهرة, مجموعة مؤلفين,ط1.
8. حسن,مؤيد بركات, الدولة والسياسة في فلسفة برتراند راسل,2016,دار نينوى للطباعة والنشر,دمشق.
9. حسن,مؤيد بركات الفكر السياسي في الفلسفة اليونانية بين أفلاطون وارسطو دراسة مقارنة,2008, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة المستنصرية, بغداد.
10. حسين, نازلي اسماعيل,النقد في عصر التنوير –كنت - , 1972,دار النهضة العربية , القاهرة.
11. الخشاب,مصطفى,المذاهب السياسية,1957, مكتبة الانجلو المصرية,القاهرة.
12. الداودي,غالب علي ,مذكرات في مبادئ العلوم السياسية , 1994,مجموعة محاضرات في جامعة البصرة, الصف الأول كلية التجارة, الجزء الثاني.
13. رني ,أوستين,سياسة الحكم,1966,ترجمة حسن علي الذنون , مراجعة حسين عبدالقادر,المكتبة الاهلية , بغداد.
14. ستير, ولتر,فلسفة الروح, 2009,دار التنوير للطباعة والنشر,بيروت.
15. صليبا, جميل المعجم الفلسفي ,1982,ج1,دار الكتاب اللبناني,بيروت.
16. كانت,امانوئيل,تأسيس ميتافيزيقيا الاخلاق2020,ترجمة عبدالغفار مكاوي , مراجعة عبدالرحمن بدوي, دار الجمل , بيروت.
17. كانت,امانوئيل,نقد العقل العملي,2009,ترجمة غانم هنا , مركز دراسات الوحدة العربية , القاهرة.
18. كانت,امانوئيل,نقد العقل المحض, 2015,ترجمة موسى وهبة, دار التنوير للطباعة والنشر, بيروت.
19. كوثراني,وجيه,هويات فائضة ومواطنة منقوصة,2004, دار الطليعة للطباغة والنشر,بيروت.
20. عمارة ,محمد,مبدأ المواطنة,كتاب الحوار القومي-الديني,مجموعة مؤلفي,دار النهضة , القاهرة.
21. العوا,عادل,الاخلاق والحضارة , 1989, منشورات جامعة دمشق.
22. الغرباوي, ماجد, التسامح ومنابع الاتسامح,2008,المكتبة الحضارية,بغداد.
23. ماجد فخري,إبعاد التجربة الفلسفية,1980,دار النهار لنشر,بيروت.
24. ماركيوز, هربرت, العقل والثورة, 2010,الهيئة المصرية العامة للطباعة والنشر,ترجمة فؤاد زكريا.
25. ماكيفر,روبرت.م,تكوين الدولة,1966, ت حسن الصعب,دار العلم للملايين,بيروت.
26. مجاهد, عبد المنعم مجاهد: هيجل يتحصن خلف قلاع الحرية, 1998, مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

27. محمود, سيد أحمد,مفهوم الغائية عند كانت,1988, دار الثقافة للنشر والتوزيع,القاهرة.
28. متياس ,ميشيل,هيجل والديموقراطية، 1990, ترجمة امام عبدالفتاح امام، دار الحداثة للطباعة والنشر، دمشق، ط1.
29. مطر,اميرة حلمي, في الفلسفة السياسة,1995 , دار المعارف, ط 5 , القاهرة
30. الموسوي,موسى,فلاسفة أوربيون من ديكات الى برجسون, 1980,دار المسيرة , بيروت.
31. هيجل ، جورج فلهم فردريك , مبادئ عن فلسفة الحق، 1974 ، ترجمة تيسير شيخ الأرض ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق.
32. هيبوليت, جان مدخل لفلسفة التاريخ,عند هيجل,1971,ترجمةانطوان ابو حمصي,منشورات وزارة الثقافة,دمشق.
33. ولد القاسم ، يعقوب , الحداثة في فلسفة هيجل ، 2003، مركز الكتاب للنشر والطباعة ، ط1.
34. وطفة, علي أسعد,التربية على قيم التسامح,2013, مجلة التسامح.

دە وڵە ت وململانی دنافبرا ئاین وسیاستی دا

پـوخـتـە:

لگە ل هە بۆنا ململانیا بەردەم ل ناڤبرا زانینا رۆحی ۆ زانینا هزری دا ئە وین فە لسە فی کریا گرفتا لسە ر هزر وبوچونین ژیانا مرۆڤان بو گە هشتنا هوشمەندەیا هزری ، وبو تیگەهشتنا ژینگەها مرۆڤ تیدا دژیت بو بدەست ڤە ئینانە ئیکسە نەیاتی و وە ک هە ڤیاتی ، هەلبەت گرفتا وئە ستە نگین ریگر بو گە هشتنا ئە ڤی هیڤی مە زنترین ئاریشا بو فە لسە فی ،وهەر هە ولدەنین فە لسە فی دمینن بو گە هشتنا چارسە ریا ئە ڤان کیشا وگرفتا.

ڤە کولینی مە هە وڵە دان کا بو دیار کرنا گرنگیا دە وڵە تی وەکو ناسناما کا ل بە وە ری سیاستا ریخستی د ژیانا تە کا کە سی وجڤاکیدا ، وئایین بە ش کی سە رکی دئە ڤی ریکخستنیدا ،هەلبە ت هیزا دە وڵە تی چە ند ب هیز تر بیت و زور بیت ژیانا خە لکی تیدا بەتر دهیتا پارستن وهە بونا وەکا هە ڤی وئیکسانی خور تیر لی دهیت ، وئە ڤ چە ندا نیشانا ریکخستنا سەرکەفتیا

ئاین گە لگ گرنگیا خو وە هە ی بو ریکخستنا ژیانا جڤاکی و خوشیا ژیانا ملله ت دا ، بلی ئاین ب هزر وبوچونیین روحی وبیر و باوە ریا خو ڤە ،نە بیتە وەکو چارەسەری بو گشت کیشا ونە خوشیین دکە ڤنا ریکا پیشکە فتنا جڤاکیدا ،وب تایبەت لگەل هەبوونا هزر وبوچونیین جودا جودا ل باوەرین ئاینی دا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٩) – العدد (٣)، خريف ٢٠٢٤
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

The State and The Conflict Between Religion and Politics

Asst. Prof. Dr. Muayad Barakat Hassan
Department of Geography, Basic Education, University of Dohuk, Dohuk, Kurdistan Region, Iraq
Muayd.barakat@uod.ac

Keywords: *Religion, State, Conflict, Law, Justice, Equality, Human Rights.*

Abstract

In light of the constant struggle between spiritual and mental issues imposed by philosophy as it always seeks to reach man at the top of awareness, to know the world around him and to live safely in a world where justice and equality prevail, the obstacles that stand in the way of achieving these goals remain the major problem of philosophy that tries to find appropriate solutions To her, philosophy is trying to find solutions, although it raises problems with its many assumptions.

Our research is an attempt to highlight the importance of the state as an organizational political entity, which seeks to regulate the lives of individuals and groups, and that religion is only a part of the organizations of this state, and that the stronger the state, the more secure it is and achieves justice and equality in it, as it is the basis of successful organization.

Religion is important for organizing life, but it is related to aspects of faith and cannot solve all the problems facing society, especially in the presence of differences in opinions and beliefs, as well as due to different religions.